

كلمة السيد رئيس المحكمة العليا بمناسبة تنظيم اليوم العلمي الثاني حول موضوع: " قضاء الاستعجال وقضاء التنفيذ بين الإشكالات الإجرائية القانونية و الممارسة القضائية " .

يومي: 28 - 29 يوليو 2015

المنعقد في القاعة الكبرى بالمحكمة العليا

– السيد المدعى العام لدى المحكمة العليا ؛

– السيد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ؛

– السيد ممثل السفارة اليابانية في انواكشوط ؛

– السيد نقيب الهيئة الوطنية للمحامين ؛

– السيد الأمين العام لوزارة العدل ؛

– السيد الأمين العام للمحكمة العليا ؛

– السيد الأمين العام لنادي قضاة موريتانيا ؛

– السادة القضاة ؛

– السادة المحامون

– السادة كتاب الضبط ؛

– السادة العدول المنفذون ؛

– السادة الخبراء المعتمدون لدى المحاكم

– السادة الضيوف الكرام ؛

– أيها السادة والسيدات ؛

يسعدني أن أرحب بكم وأشكركم على تلبية دعوة المحكمة العليا لحضور هذه التظاهرة المنظمة

بمناسبة إصدار العدد الثاني لمجلتها ، هذا العدد الذي يحوي بين دفتيه مجموعة كبيرة من القرارات

المبدئية الصادرة عن مختلف تشكيلات هذه المحكمة سنة 2014 ؛

ومواكبة لإصدار هذا العدد ، وتطبيقا لخطة التكوين المعتمدة من طرف المحكمة فقد ارتأينا ،

وللمرة الثانية خلال هذه السنة ، تنظيم يومين علميين تحت عنوان :

" قضاء الاستعجال وقضاء التنفيذ بين الإشكالات الإجرائية القانونية و

الممارسة القضائية " .

واختيار هذا الموضوع لم يكن ضربا من الصدفة ، وإنما تم بدافع ملاحظة تضارب الممارسة القضائية في التعامل مع القضايا الاستعجالية ، وهو ما كشف عن نواقص مشهودة في النصوص و التطبيق.

ولقد تصدت المحكمة العليا لبعض ذلك الموروث التطبيقي الخاطئ تصحيحا وتمحيصا وهو ما تجلّى بالمقام الأول في إنهاء مسار دأبت عليه هي نفسها ردحا من الزمن يتمثل في النقض والإحالة على محاكم الموضوع في مادة الاستعجال ، الشيء الذي أفقد هذا القضاء روحه وهدفه وخلق منه قضاء موازيا لقضاء الأصل .

ويحفل هذا العدد الصادر اليوم بقرارات مبدئية هامة في مجال قضاءي الاستعجال و التنفيذ تصحح بعض التطبيقات القانونية الخاطئة في مجال التنفيذ سواء من حيث عدم احترام مسطرة التنفيذ من طرف المنفذين ، أو خطأ المحاكم في الأمر بتنفيذ وثائق لا تشكل سندات تنفيذية طبقا للقانون .

هذه التوصيات الرقابية من طرف المحكمة العليا وتلك التطبيقات المجافية للقانون بصرتنا بأن ثمة إشكالات أخرى متعلقة بهذا الموضوع تستدعي الدرس و النقاش من قبيل : حجية القرارات والأوامر الاستعجالية ، خصوصية الإجراءات الاستعجالية في الميدان التجاري ، الفرق بين الدعوى الاستعجالية و الدعوى التي يبت فيها على سبيل الاستعجال ، الإشكالات القانونية المرتبطة بتنفيذ الأحكام الجزائية بما في ذلك أهلية التشكيلات الجزائية لإصدار أوامر بالتنفيذ الجبري ومسطرة الإكراه البدني المثيرة للجدل القانوني ، تنفيذ الأحكام وقرارات التحكيم الأجنبية ، التنفيذ على الأشخاص الاعتبارية العامة ، مميزات السند التنفيذي ، هذا علاوة على الصعوبات الميدانية التي تعترض مزاولة العدول المنفذين لمهامهم.

ومواصلة للمنهج السابق الذي يتوخى إشراك جميع الفاعلين في الدرس و النقاش القانونيين ، فقد ارتأينا هذه المرة توسيع الدائرة لتشمل إلى جانب النيابة العامة ، نادي قضاة موريتانيا و الهيئة الوطنية للمحامين كلا من الحقل الأكاديمي الجامعي و هيئة العدول المنفذين من خلال تقديم عروض في الموضوع.

أيها السادة المشاركون

إنني لعلّى يقين بأن نقاشاتكم لهذا الموضوع ستكون ثرية، وستعطي أكلها من خلال توصيات تخرجون بها إلى الأسرة القضائية تساعد في تطبيق جاد للمتجاوز والمتروك من النصوص وتحفز ذوي الشأن على تكملة الناقص منه عن طريق سن قوانين نافذة.

وأنتهز هذه الفرصة لأنوه باسم الأسرة القضائية بالعناية الكبيرة التي يوليها رئيس المجلس الأعلى للقضاء لتطوير و عصرنة النظام القضائي، كما نشتمن المجهود الذي تبذله وزارة العدل في هذا المضمار .

ولن أختتم قبل أن أعبر عن الشكر وعظيم الامتنان لشركائنا في التنمية عموما وبشكل خاص برنامج الأمم المتحدة للتنمية في موريتانيا و الحكومة اليابانية و الاتحاد الأوروبي و التعاون الفرنسي على الجهود القيمة التي بذلوها والاستعداد الراسخ للدعم المتواصل و المعبر عنه من طرفهم خدمة لمواكبة عصرنة القضاء في موريتانيا عموما والمحكمة العليا خصوصا.

وفي الختام أعلن على بركة الله افتتاح هذا اليوم العلمي متمنيا لأعمالكم التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.